16 أكتوبر/تشرين الأول 2022

يوم الأغذية العالمي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

أهداف التنمية المستدامة

1- مقدمة

يتمّ الترويج ليوم الأغذية العالمي بأكثر من **50 لغة** وفي أكثر من **150 بلدًا**، وهو يصادف ذكرى تأسيس منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وعملية التواصل السنوية الأهم على نطاق العالم في المنظمة، فضلًا عن كونه من بين الأيام الدولية الأكثر شعبيةً في تقويم الأمم المتحدة. والحملة **تدعو الجميع**- من الحكومات إلى القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والأفراد من قطاعات المجتمع كافة، بما في ذلك الشباب- **لكي يصبحوا أبطالًا للأغذية ويبنوا مستقبلًا مستدامًا.**

وإذ يبدأ إطلاق يوم الأغذية العالمي في مايو/أيار لتيسير التخطيط للحملات الوطنية وأنشطة التوعية في الوقت الملائم، سوف يدعو هذا اليوم إلى التضامن العالمي للحرص على عدم ترك أي أحد خلف الركب لدى التصدّي للتحديات المتعددة التي نواجهها اليوم، من قبيل الفقر المدقع وسوء التغذية بجميع أشكاله، والصراعات، وتغيّر المناخ، وانعدام المساواة والتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وينبغي للجميع تحقيق خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في كل مكان، كما أنه من الأساسي تحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل لضمان التقدم للجميع.

وسوف يجري **الاحتفال العالمي** في **14 أكتوبر/تشرين الأول 2022**، انطلاقًا من الزخم الذي ولّده **يوم الأغذية العالمي** الثاني **للشباب** وتنظيم مئات الأحداث وأنشطة التوعية في أنحاء العالم كافة طيلة شهر أكتوبر/تشرين الأول. وسوف تتخلّل الاحتفال في المقرّ الرئيسي محاضرة سنوية وعرضٌ لجائزة الإنجاز الأولى على الإطلاق للمنظمة. وكما جرت العادة، سوف يتقاطع الترويج ليوم الأغذية العالمي والأحداث المتصلة به مع حملات أخرى للمنظمة من قبيل اليوم الدولي للتوعية بالفاقد والمهدر من الأغذية (29 سبتمبر/أيلول) وغير ذلك من الأولويات الأساسية للمنظمة في أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك **لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنتدى الأغذية العالمي وأسبوع العلوم والابتكار.**

2- الموضوع

لا تتركوا أي أحد خلف الركب.

إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل.

رغم التقدم الذي أحرزناه باتجاه بناء عالم أفضل، تُرك العديد من الأشخاص خلف الركب. وهم الأشخاص غير القادرين على الاستفادة من التنمية البشرية أو الابتكار أو النمو الاقتصادي.

وبالفعل، إن ملايين الأشخاص من حول العالم عاجزون عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي، ممّا يعرّضهم لانعدام أمنهم الغذائي. إنما القضاء على الفقر وسوء التغذية لا يقتصر على الإمدادات فحسب، حيث يتم إنتاج ما يكفي من الأغذية كل يوم لإطعام الجميع على كوكب الأرض. لكن **المشكلة تكمن في الحصول على أغذية مغذية وفي توفرها**، وهو أمر دونه تحديات عديدة ومتزايدة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، والصراعات، وتغيّر المناخ، وانعدام المساواة، وارتفاع الأسعار والتوترات الدولية. كما أن الأشخاص من حول العالم يعانون من الآثار المتعاقبة للتحديات التي لا تعرف حدودًا.

وتعتمد نسبة 75 في المائة من الفقراء والفئات التي تعاني انعدام الأمن الغذائي في العالم على الزراعة وعلى الموارد الطبيعية لتأمين سبل عيشهم. وهم عادة الأكثر تأثرًا بالكوارث الطبيعية والتي هي من صنع

16 أكتوبر/تشرين الأول 2022

يوم الأغذية العالمي

الإنسان، وغالبًا ما يعانون التهميش بسبب نوعهم الاجتماعي أو أصلهم العرقي أو وضعهم. وهم يكافحون لاكتساب إمكانية الحصول على التدريب، والتمويل، والابتكار والتكنولوجيات.

غير أننا جميعًا مترابطون. ففي عالمنا المعولم حيث نعيش اليوم، تصبح الاقتصاديات والثقافات والشعوب أكثر تكافلًا في ما بينها. والبعض منّا أكثر عرضة للمخاطر بسبب وضعه أو مكان إقامته، لكننا في الواقع نعاني جميعًا من الهشاشة. وحين يُترك شخص ما خلف الركب، إنما تتكسر السلسلة. وهذا لا يؤثر على حياة هذا الشخص فحسب، إنما أيضًا على حياتنا نحن. أنظروا مثلًا إلى الحرب في أوكرانيا، وهي أحد أكبر منتجي ومصدّري المحاصيل والمنتجات الزراعية في العالم. فالصراع القائم يتسبّب بمشقّة كبيرة وبتهجير السكان المحليين، ويشعر الجميع أصلًا بالآثار على الأمن الغذائي العالمي. كما أن الزيادة الضخمة في أسعار القمح والذرة والشعير والأسمدة تدفع البلدان الضعيفة بالفعل إلى الأزمة.

وفي وجه الأزمات العالمية، من الضروري أكثر من أي وقت مضى إيجاد حلول عالمية. حلول مستدامة وشاملة تراعي التنمية في الأجل الطويل، وتحفّز النمو الاقتصادي الشامل وتعالج أوجه انعدام المساواة وتبني قدرةً أكبر على الصمود.

إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل.

تعمل المنظمة مع البلدان للحرص على عدم ترك أي أحد خلف الركب من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءةً، وشمولًا، واستدامةً، وقدرة على الصمود من أجل ***إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل***. ونحن نعمل في أكثر من 130 بلدًا عن طريق دعم الحكومات والمجتمعات المحلية لتعزيز السياسات والإجراءات في جميع مجالات النظم الزراعية والغذائية سعيًا إلى تحقيق هذه الأهداف.

أفعالنا هي مستقبلنا

إن عالمًا مستدامًا هو عالم يكون فيه كل شخص مهمًّا. ويجب أن يعمل كلّ من **الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والأفراد** يدًا بيد في روح من التضامن لمنح الأولوية لحق جميع الأشخاص في الأغذية، والأمن الغذائي، والتغذية، والسلام والمساواة. وبالفعل، يمكن **لكلّ واحد منّا**، بما في ذلك **الشباب**، أن يعمل باتجاه مستقبل شامل ومستدام، وأن يُظهر قدرًا أكبر من التعاطف واللطف في أفعالنا. **فلنكن جميعًا التغيير**.

ارتفاع الأسعار

يشكّل التقلّب المفرط في الأسعار وارتفاعها الحاد أحد أهم التحديات التي يواجهها اليوم صانعو السياسات في العالم في مجالات الاقتصاد والأمن الغذائي والتغذية. علاوةً على ذلك، يمكن أن يؤدي الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية إلى آثار كبيرة على المداخيل والأسواق والتغذية في أنحاء العالم كافة. وفي الحالات القصوى، يمكن أن تفضي إلى تداعيات سياسية واجتماعية خطيرة من قبيل حالات العصيان، أو الاضطرابات الاجتماعية أو ردود الفعل المبالغة على المستوى السياسي وفي الأسواق، مثل فرض قيود على التصدير تترك آثارًا مدمّرة على الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

وبما أن السعر يتأثر بالعرض والطلب، فإنّ تقلّب الأسعار هو نتيجة خصائص السوق الكامنة لجهة العرض والطلب. وذلك يشمل أحوال الطقس، وتفشي الأمراض، والحروب، والأخطار الطبيعية أو تزايد حجم التداول بالعقود الآجلة للسلع الأساسية. كما أن أسعار النفط، وتغير المناخ، والإعانات الحكومية للوقود الأحيائي، والحدود الرسمية للمخزونات وحتى تزايد استهلاك اللحوم تمثل قوى محرّكة أخرى لتقلّب الأسعار.

وسجّل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية ارتفاعًا قياسيًا في عام 2022. وكان التضخم على ارتفاع حتى قبل نشوب الحرب في أوكرانيا، أحد أكبر منتجي ومصدّري المحاصيل في العالم. لكن الحرب الأخيرة

وما يتصل بها من عقوبات تجارية على روسيا هزّت أسواق السلع الأساسية، وبالتالي فإن ارتفاعًا هائلًا في أسعار القمح والذرة والشعير والأسمدة يدفع بالبلدان الضعيفة أصلًا إلى الأزمة. ويخفّض المزارعون من حول العالم مساحات الأراضي التي يزرعونها. ويتوقّع خبيرٌ في مجال المحاصيل الاستراتيجية أن التحوّل إلى محاصيل تتطلّب كميات أقل من المغذيات أو التراجع عن استخدامها سوف يضرّ بالغلال. فالإنتاج يواجه الخطر الأكبر في البلدان النامية، حيث تتوفر للمزارعين موارد مالية أقلّ للصمود. وقد تترك كلّ هذه العوامل آثارًا خطيرة على الأمن الغذائي والتغذية حول العالم.

الصراعات والصدمات: تفاقِم الضعف والحرمان

تخلّف الصراعات والأخطار الطبيعية آثارًا عميقة على آفاق المجتمعات المحلية والبلدان المتضررة. وبالفعل، تشكل الصراعات دافعًا كبيرًا لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمن والحاد، خاصة وأنها تؤثر على توفر الأغذية والحصول على أغذية مغذية، وتقوّض نظم الحماية الاجتماعية غير الرسمية والقائمة. ويمكن أن تؤدي الصراعات والأخطار الطبيعية على السواء إلى استمرار انعدام الثقة والامتعاض، واختلال التعليم، وردع المستثمرين والسيّاح، والحدّ من آفاق العمل والإمكانات الاقتصادية. وخلال العقود الأخيرة، تحوّل عدد متزايد من الأزمات من أحداث كارثية وقصيرة الأجل إلى أزمات ممتدة في الأجل الطويل بفعل اجتماع عوامل متعددة، الأمر الذي يجعل إمكانية تجاوز الجوع وسوء التغذية والفقر أكثر صعوبة. فقد عانى شعب أفغانستان مثلًا من العجز بسبب الصراعات، والأزمات الاقتصادية، والجفاف وتعليق المعونة الدولية، في حين عانت منطقة القرن الأفريقي من ثلاثة مواسم متتالية من الجفاف، ومن الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 ومن موجة انتشار الجراد الصحراوي التي تحصل مرة كل جيل. أمّا الحرب الأهلية الطويلة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، فتترك جيلًا كاملًا من اللاجئين والنازحين داخليًا متخلفًا عن الركب من حيث التعليم والصحة والسكن وسبل العيش.

وعلى المستوى العالمي، بلغ متوسط الخسارة الاقتصادية المتصلة بالكوارث خلال العقد الأول من عام 2010، 170 مليار دولار أمريكي في السنة، وقد تحمّل قطاع الزراعة نسبة كبيرة من هذه الخسائر. وتبيّن التقديرات أن أكثر من 800 مليون شخص قد يواجهون الجوع المزمن، حيث أن الصراعات، إضافةً إلى تقلّب المناخ والظروف المناخية القصوى والتباطؤ والانكماش الاقتصاديين – توجّه هذا المنحى. وفي العام الماضي وحده، كان هناك أيضًا 193 مليون شخص في 24 بلدًا وإقليمًا يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي- وهي البلدان والأقاليم التي تعاني من مستويات الأزمة أو أسوأ. وبين عامي 2016 و2021، حصلت زيادة بنسبة 571 في المائة في عدد الأشخاص في حالة الكارثة (ما يعني مستويات من المجاعة أو الموت حتى)، أي من حوالي 000 93 إلى 000 570 شخص في إثيوبيا ومدغشقر وجنوب السودان واليمن.

أمّا الحرب في أوكرانيا فقد خلّفت أشدّ الآثار تدميرًا على البلدان التي تعاني من أزمات غذائية وتوجد على شفير المجاعة. فهي تواجه فواتير أعلى لاستيراد المواد الغذائية الأساسية والمدخلات بفعل الاختلالات في الإنتاج والتجارة وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة في العالم.

وتبيّن أمثلةٌ عديدة الصعوبات التي تتسبّب بها الصدمات المتصلة بالمناخ والأخطار الطبيعية في الأقاليم، وآثارها غير المتناسبة على الأشخاص والمجتمعات المحلية التي تعاني من الفقر والحرمان. وحين ضرب إعصار كاترينا الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005، تُرك الفقراء خلف الركب بشكل غير متناسب. وأشارت مقاطعة ريزال في الفلبين، التي تأثرت بإعصاري أوندوي وبابنغ في عام 2009، إلى أنّ معدل انتشار الفقر قد زاد بمقدار الضعف تقريبًا في غضون ثلاث سنوات.

وحتى في غياب الصراعات القائمة أو الكوارث الطبيعية، يمكن أن تغيّر الصدمات في الأجل القصير مسار شعوب بأكملها. فبفعل أزمة إيبولا، قد يكون إقليم غرب أفريقيا قد خسر في المتوسط 3.6 مليارات دولار أمريكي في السنة بين عامي 2014 و2017 بسبب تراجع التجارة، وإغلاق الحدود، وإلغاء الرحلات الجوية وتقلّص الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنشاط السياحي.

3- الرسائل الرئيسية

(1) يجب إدراج التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب في الاستراتيجيات والخطط والميزانيات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

يتعيّن على الحكومات إدراج التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب في الاستراتيجيات والخطط والميزانيات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب عبر توليد بيانات متمحورة حول الأشخاص ونظم الرصد، وتصميم السياسات والقوانين القائمة على الحقوق والأدلّة، والحوكمة الرشيدة والمؤسسات الشاملة والشفافة والمستجيبة والمسؤولة، والممارسات الاجتماعية التي ترمي إلى تحقيق الحصول المتكافئ على الموارد والخدمات ومستوى أكبر من التأهب والقدرة على الصمود في وجه الصدمات.

(2) يجب أن تلتزم حكومات مجموعة العشرين بتعددية الأطراف وأن تعمل بروح من التضامن مع البلدان الأكثر ضعفًا.

يتعيّن على **حكومات مجموعة العشرين** دعم البلدان المعرّضة لخطر الجوع والمجاعة وتمويل النداءات الإنسانية. ويجب أن تعمل مع **مؤسسات التمويل الدولية** لزيادة السيولة والحيّز المالي بما يسمح بتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر فقرًا وضعفًا قبل وقوع الكارثة.

(3) يمكن أن نمكّن الأشخاص المتخلفين عن الركب من خلال تحويل النظم الزراعية والغذائية.

يتعيّن على **الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المحلي** تمكين الفئات الأكثر ضعفًا من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءةً وشمولًا واستدامة وقدرة على الصمود من أجل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل. ويجب أن توفّر التدريب الملائم، والحوافز، والابتكار والتكنولوجيات للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب، ليصبح الجميع فاعلين متساوين في التنمية المستدامة. ويتعيّن على **الحكومات** أن تعتمد نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان لضمان المشاركة الحرّة، والناشطة والمجدية لجميع الأشخاص، وعلى وجه الخصوص الأكثر تهميشًا من بينهم، في جميع خطوات ومراحل عملية وضع السياسات والخطط والبرامج.

(4) في أوقات الأزمات، ينبغي تلافي الإجراءات السياساتية المخصصة، وتعزيز شفافية الأسواق والحوار.

في أوقات الأزمات، **يجب** أن تتلافى **الحكومات** التدابير الحمائية التي قد تؤثر على الأسواق الدولية واتخاذ الإجراءات السياساتية للتخفيف من النقص في الإمدادات الغذائية، عن طريق الحفاظ على التجارة المفتوحة وأداء سلاسل الإمدادات، وإيجاد مورّدين جدد وأكثر تنوعًا للأغذية أو تنويع الإنتاج المحلي، وتوفير برامج للحماية الاجتماعية تكون حسنة التوقيت ومحددة الأهداف لدعم الفئات السكانية الضعيفة.

(5) يمكن أن تصبح كيانات القطاع الخاص شريكة في التنمية.

يجب أن يصبح **القطاع الخاص** شريكًا حقيقيًا في التنمية، عبر إسناد الأولوية لمبادئ التنمية الموحّدة، وحقوق الإنسان والمساءلة ودعم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية لدى العمل في البلدان النامية. كذلك، ينبغي أن تسعى الشركات الخاصة من الأحجام كافة إلى

تهيئة أسواق شاملة حقيقية تعتمد نموذج أعمال شاملًا يحترم حقوق الإنسان، ويشجّع العمل اللائق والمساواة الجنسين، ويثمّن المساءلة ويحترم البيئة، في حين يجب أن يعزّز قطاع الأغذية إنتاج الأغذية المغذية والترويج لها.

(6) يمكننا أن نتصرّف جميعًا بتعاطف وأن نحترم الأغذية وكوكبنا.

يجب أن نعمل **جميعًا** بروح من التضامن العالمي لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، من خلال رفع الصوت وتحفيز صانعي القرارات والتعاطف في أفعالنا. ويمكننا أيضًا أن نحترم الأغذية ونصبح مناصرين للمناخ عن طريق تخفيف الهدر وتناول الأغذية المغذية والأغذية الموسمية والمنتجة محليًا والاهتمام بالموارد الطبيعية مثل التربة والمياه.

ما الهدف من تحويل النظم الزراعية والغذائية؟

يجب أن تتغيّر النظم الزراعية والغذائية العالمية لمصلحة الأشخاص وكوكب الأرض على السواء. فهي عاجزة بأشكالها الحالية عن توفير أغذية مغذية للأشخاص بطريقة منصفة. وبالفعل، يعاني شخص واحدٌ (1) من أصل 10 أشخاص من نقص التغذية، ومنتجو الأغذية على نطاق صغير هم من بين المجموعات الأكثر تعرضًا لانعدام الأمن الغذائي، في حين تضاعفت معدلات السمنة من حول العالم ثلاث مرات تقريبًا منذ عام 1975. ويتمّ استخدام الموارد والأراضي بشكل مكثّف وتشكل خسارة التنوّع البيولوجي مصدر قلق. كما أن النظم الغذائية تُصدر ثلث غازات الدفيئة في العالم وفي الوقت ذاته، يصيبها الشلل بفعل آثار تغيّر المناخ.

لذا، من الضروري إجراء تحوّل كبير لتوفير الأغذية والتغذية لـ10 مليارات شخص بحلول عام 2050 من دون ترك أي أحد خلف الركب. وهذه ضرورة بيئية واجتماعية واقتصادية. وفي عام 2021، مهّدت **قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية** الطريق لتحوّل النظم الغذائية العالمية وسرّعت العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسوف يتعين على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية كافة الاضطلاع بدور بهذا الصدد، إنما أفعالنا الفردية مهمة أيضًا.

كذلك، يجب أن تختار البلدان مسارات التحويل وفقًا للدوافع الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تواجهها. وبناءً عليه، يمكن أن تشمل المسارات التحوّلية: (1) دمج السياسات الخاصة بالمساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام في المناطق التي تشهد صراعات؛ (2) والنهوض بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في النظم الزراعية والغذائية؛ (3) وتعزيز قدرة الفئات السكانية الأكثر ضعفًا على الصمود في وجه المحن الاقتصادية؛ (4) والتدّخل على امتداد سلاسل الإمدادات لخفض كلفة الأغذية المغذية؛ (5) والتصدّي للفقر وأوجه انعدام المساواة الهيكلية؛ (6) وتعزيز البيئات الغذائية وتغيير سلوك المستهلكين لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية التي تضمّ اعتبارات الاستدامة.

4- الوقائع

- أكثر من **3 مليارات شخص** (حوالي 40 في المائة من سكان العالم) غير قادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي.
- وفي حين يعاني **811 مليون شخص** تقريبًا من الجوع، يعاني واحدٌ (1) من أصل أربعة (4) بالغين من الوزن الزائد أو من السمنة، وهي مشكلة تتفاقم في جميع الأقاليم، بما في ذلك في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

16 أكتوبر/تشرين الأول 2022

يوم الأغذية العالمي

- وكان حوالي **193 مليون شخص** يعانون من انعدام حاد في أمنهم الغذائي، ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية لبقائهم على قيد الحياة في عام 2021، في حين أن أكثر من نصف مليون شخص واجهوا ظروفًا كارثية، ما يعني زيادة المجاعة والموت بنسبة 400 في المائة مقارنةً بعام 2000.
- وبين عامي 2008 و2018، **استحوذت** القطاعات الزراعية، بما في ذلك المحاصيل والمواشي والحراجة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، على **26 في المائة من الأثر الإجمالي** الناجم عن الكوارث المتوسطة والكبيرة التي شهدتها البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل.
- وكل يوم، يُجبر أكثر من 30 000 شخص على الهروب من منازلهم بسبب **الصراع والاضطهاد**. وشكّلت الصراعات القوة المحرّكة الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي الحاد لدى 139 مليون شخص في 24 بلدًا وإقليمًا في عام 2021 - وهي زيادة كبيرة مقارنةً بعدد 99 مليون شخص في 23 بلدًا في عام 2020.
- ويعيش أكثر **من 80 في المائة ممّن يعانون من الفقر المدقع** في المناطق الريفية ويعتمد الكثير منهم على النظام الزراعي والغذائي لكسب عيشهم.
- ويوجد 80 في المائة من **النازحين** في العالم في بلدان أو أقاليم متأثرة بانعدام الأمن الغذائي الحاد وبسوء التغذية - ويواجه العديد من هذه البلدان مخاطر متصلة بالمناخ أو بكوارث أخرى.
- وإن متوسط الثلثين ممّن يعانون انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي هم **المنتجون الريفيون للأغذية**.
- وعلى الصعيد العالمي، من المرجح أن تعاني **النساء** بنسبة 10 في المائة أكثر من الرجال من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد.
- و150 مليون طفل في العالم منخرطون في **عمالة الأطفال**.
- و**السكان الأصليون** هم حرّاس 80 في المائة تقريبًا من التنوّع البيولوجي المتبقي في العالم، غير أنهم يعانون على الصعيد العالمي من معدلات مرتفعة من الفقر، وعدم حيازة الأراضي، وسوء التغذية والنزوح داخليًا.
- ويؤثر **تغير المناخ** بشكل غير متناسب على الفقراء في الأرياف وعلى غلاتهم الزراعية وإنتاجيتهم، بما يساهم في ازدياد الآفات والأمراض وتغير تركيبة المغذيات في المحاصيل الأساسية الرئيسية.
- ويمكن أن تساهم **الهجرة**، في حال تمّت إدارتها بطريقة إنسانية ومنتظمة، في النمو الاقتصادي في بلدان المقصد والمنشأ على السواء.
- وتصدر **النظم الغذائية** من حول العالم ثلث غازات الدفيئة العالمية، وتساهم في 80 في المائة من إزالة الغابات الاستوائية وهي الدافع الرئيسي الكامن وراء تدهور التربة والتصحّر وندرة المياه وانحسار التنوّع البيولوجي.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار- العوامل المسرّعة للتغيير

يواجه المزارعون الذين يعيشون في أقل البلدان نموًا عوائق كبيرة بصورة خاصة لجهة القدرات والرساميل والموارد البشرية التي غالبًا ما تُبقيهم خارج الأسواق العالمية وفرص التجارة والاستثمار، كما أنها تحول دون الابتكار ونشر التكنولوجيات الجديدة. وهم أيضًا من بين الفئات الأكثر عرضةً للصدمات الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمناخ والصدمات من صنع الإنسان، التي تهدّد الأرواح، وسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية. وبعض هذه الصدمات قابل للتنبؤ.

وتشـــكل العلوم والتكنولوجيا والابتكار دوافع رئيســـية لتعجيل وتيرة الجهود الرامية إلى الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها والتأهب لها من خلال **الحدّ من مخاطر الكوارث**. على ســـبيل المثال، يمكن اســـتخدام التكنولوجيا، مثل الاســـتشـــعار عن بعد، في **نظم الإنذار المبكر** لتحديد مناطق الأخطار، وإجراء رصد آني للتغيير وتوجيه إنذار مبكر قبل وقوع الكارثة.

ويقوم **النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة** برصـــد العرض والطلب على الأغذية، وغير ذلك من المؤشـرات الرئيسـية لتقييم حالة الأمن الغذائي الإجمالية في جميع بلدان العالم. وهو يصدر تقارير تحليلية وموضوعية منتظمة بشأن الظروف السائدة، ويوفّر الإنذارات المبكرة عن الأزمات الغذائية الوشـــيكة الحدوث على المســـتويين القطري والإقليمي. ويدعم هذا النظام البلدان من أجل جمع الأدلّة لاتخاذ القرارات بشأن السياسات، أو التخطيط من جانب الشركاء في التنمية، من خلال البعثات لتقييم المحاصـــيل والأمن الغذائي، الموفدة بالاشـــتراك مع برنامج الأغذية العالمي. ومن خلال تطبيق أدوات رصد الأرض والأسعار على المستوى القطري، يعزز النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة القدرات الوطنية في مجال إدارة المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

وتُستخدم التكنولوجيات الرقمية والممارسات المبتكرة بطرق عديدة لمساعدة الأكثر تخلفًا عن الركب. على سبيل المثال، تسعى **مبادرة القرى الرقمية** للمنظمة إلى تحويل 1 000 قرية رقمية على الأقل من حول العالم إلى قرى رقمية تُقدّم فيها مجموعة من الخدمات القائمة على تكنولوجيا الاتصـــالات والمعلومات. وسوف تعزز هذه المبادرة قدرة المزارعين على الوصـــول إلى الأســـواق، وتســـاعد في تنويع المداخيل الريفية، وتزيد من إمكانات الزراعة الرقمية وتعالج العوامل الاجتماعية والاقتصـــادية في المزرعة وخارجها.

وفي حين يشكل الابتكار الرقمي أحد جوانب العملية، يشير الابتكار أيضًا إلى عملية تحويل فكرة إلى نتيجة من خلال أدواتٍ عملية وتوجيهات سياساتية للتنمية. على سبيل المثال، تشكل **المدارس الحقلية للمزارعين** طريقة مبتكرة ليقوم المزارعون بتدريب مزارعين آخرين وتشـــاطر أفضـــل الممارســـات معهم. ومن خلال **مبادرة توفير الأغذية** التي أطلقتها المنظمة، تعمل الحكومات مع مؤسسات البحوث، والمنتجين، والموزّعين، وبائعي التجزئة والشركاء من المستهلكين لإيجاد طرق مبتكرة للحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية في سلسلة الإمدادات الغذائية بكاملها في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

5- عمل المنظمة لعدم ترك أي أحد خلف الركب

- **الأفضليات الأربع:** https://www.fao.org/strategic-framework/strategic-framework/ar
- **منظمة الأغذية والزراعة في حالات الطوارئ:** https://www.fao.org/emergencies/en/
- **القدرة على الصمود:** https://www.fao.org/resilience/home/ar
- **مبادرة العمل يدًا بيد:** https://www.fao.org/hand-in-hand/ar/
- **عمل المنظمة في مجال تغيّر المناخ:** https://www.fao.org/climate-change/ar/
- **الحماية الاجتماعية:** https://www.fao.org/social-protection/ar/
- **العمل الريفي اللائق والهجرة:** https://www.fao.org/rural-employment/en/
- **النوع الاجتماعي:** https://www.fao.org/gender/ar/
- **السكان الأصليون**

- **حوكمة الحيازة:** https://www.fao.org/tenure/ar/
- **الهجرة:** https://www.fao.org/migration/ar/
- **الحق في الغذاء:** https://www.fao.org/right-to-food/ar/
- **المؤسسات الريفية والخدمات والتمكين:** https://www.fao.org/rural-institutions/ar/
- **الحلول للدول الجزرية الصغيرة النامية:** https://www.fao.org/sids-solutions/ar
- **العلوم والابتكار:** https://www.fao.org/science-technology-and-innovation/en
- **صحة واحدة**
- **منظمة الأغذية والزراعة وأوكرانيا:** http://www.fao.org/3/cb9241en/cb9241en.pdf
- **عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التغذية:** https://www.fao.org/nutrition/ar/

6- المنتجات

حيّز العمل الخاص بيوم الأغذية العالمي

يرد أدناه الجدول الزمني لإطلاق المواد الجديدة المتعددة الوسائط التي تمّ/سيتمّ قريبًا تحميلها في **بنك الأصول الخاص بيوم الأغذية العالمي لعام 2022**. ويمكن تشاطر الروابط الخاصة ببنك الأصول بسهولة مع الشركاء الخارجيين من أجل طباعة المواد أو إنتاجها على الصعيد المحلي.

ملخّص الأنشطة والمنتجات	التاريخ
المذكرة المفاهيمية ليوم الأغذية العالمي	√
الخطوط التوجيهية للهوية البصرية	مايو/أيار
الموقع الإلكتروني - المرحلة 1	20 مايو/أيار
الدعوة إلى سرد قصص (أشرطة مصورة/نصّ) عن أبطال الأغذية	√
كتاب الأنشطة	30 مايو/أيار
إطلاق مسابقة الملصقات الجدارية	30 مايو/أيار
وسائل التواصل الاجتماعي - Trello Board مع أولى مساهمات التواصل الاجتماعي	مايو/أيار
تعميم موجه إلى الدول لوزراء الزراعة	يونيو/حزيران
أدلة للتواصل - مكاتب المنظمة، والحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمدارس	يونيو/حزيران
كتيّب	يونيو/حزيران

شريط فيديو مصوّر للشباب	يونيو/حزيران
شريط فيديو ترويجي/إعلان تلفزيوني	يونيو/حزيران
إعلانات إذاعية	يونيو/حزيران
رسالة فيديوية من المدير العام	سبتمبر/أيلول
نشر قصص عن أبطال الأغذية	سبتمبر/أيلول
مقالة افتتاحية والنقاط الرئيسية للأحداث	سبتمبر/أيلول
فيديو موسيقي للشباب	أكتوبر/تشرين الأول
رسالة فيديوية للأمين العام للأمم المتحدة (يؤكد لاحقًا)	أكتوبر/تشرين الأول

للاتصال: world-food-day@fao.org